

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

نوعية الأصل الأولي في باب المواسعة و المضايقه  
لقد توصل نقاشنا إلى تحديد «الأصل الأولي» تجاه المواسعة و المضايقه:

1. وقد تبني نؤوا المواسعة «أصالة البراءة عن المضايقه» كأصل أولي بحيث لا تتوجّب الفوريّة في تنفيذ الفائمة وذلك نظراً لاتساع زمانها و انعدام الدليل على الفوريّة - وهي كيفية خاصة - وهذا الاتجاه يساير الجواهر و الشیخ الأعظم تماماً.

2. بينما نؤوا المضايقه - كالمحقق التساري - قد بنوا على «فوريّة الفائمة» كأصل أولي.

وفي هذه العرصة، حيث قد استعرضنا مسبقاً إشكالين - مشوبين - تجاه إجراء «البراءة عن الفوريّة» ثم أجبناهما، وبالتالي سنتحرّى - الان - الإشكالية الثالثة المتعلقة بالمحقق التساري - أي الاحتياط - فإنّ صاحب الجواهر قد استحضر معتقده بأتمه قائلاً:

«و دعوى (المحقق التساري) اقتضاء طبيعة الوجوب حرمة الترك ولو في الجملة حتى يثبت إذن من الشارع بالتأخير إلى وقت آخر إلى بدل أو لا إلى بدل كالموسوع و نحوه، فيلتزم حينئذ إرادته من الوجوب لمكان ثبوته شرعاً استحقاق العقاب على الترك في الجملة ولو في بعض الأحوال (بحيث لو أهمل في أول أزمنة الامتثال لاقتصر الحرام إذ كان بإمكانه أن يمثل في بعض الأحوال، وهذه النّظرة تُنتج الفوريّة و الاحتياط) وإن فقد يساوي النّدب في البعض، كما لو مات المكلّف في أثناء وقت الموسوع فجأة، ضرورة ثبوت خاصته له، وإن كان ربما تكون له بعض الثمرات كالقضاء و نية الوجوب و استحقاق ثواب الواجب و حرمة إزالة التمكّن و إيجاب العزم و نحو ذلك (فدلائل الفوريّة الثالثي):

1. فحيث لم تثبت الاذن - كما في المقام إذ الفرض قطع النظر عن أدلة الطرفين الخاصة و الرجوع إلى ما تقتضيه الأصول - لم يجز التأخير، لعدم الاذن و لو مع العزم على الفعل، لعدم ثبوت بدلية الفعل في ثاني الأوقات عن تمام ما يتربّط على الفعل في أولها، بل أقصاه الصحة و رفع العقاب عن الخطاب المتوجه فيه لا رفعه مطلقاً و لو بالنظر إلى الخطاب الأول.

2. على أن المبادرة تجزي عنه في رفع العقاب و إن لم يتتفق له التمكّن من الإتمام بخلاف غيرها إذ لم يعلم التمكّن في ثاني الأوقات، فإنه ربما يموت تاركاً كما هو مقتضى الإمكان و الأصل في كل حادث، فتبقى ذمته مشغولة و يستحق العقاب على تركه باختياره (نظراً لوجوب المبادرة) إذ لا يعتبر في الترك الموجب لذلك (العقاب) أن يكون بحسب جميع الأحوال الممكنة في حقه فلا نعتبر التمكّن في جميع الأزمنة بل العقوبة تتوجّه في بعض الأحيان بل بما هو (العقاب) الثابت واقعاً في شأنه (إذ يتمكّن في الجملة و لو في اللحظة الأولى فيستوجب العقاب حينئذ)

3. ولما كان الواقع غير معلوم (توسيعة أو تضييقاً) قبل وقوعه لم يمكن الإحالـة عليه، حتى يختلف (الواجب) باختلافه بالنسبة للأشخاص فيكون مضيـقاً على واحد و موسعاً لآخر، (و حيث يستحيل هذا التقسيم) فوجب إنـاطته بالتضيـيق المـتحـد بالنسبة للجميع (بأن نـستـوجـب العمل على كـافـة المـكـلـفين فـورـياً) فمن ترك الفعل استحق العـقـاب بهذا الإـقدـام، وإن كان إذا أدرك الفعل (صـدـفة) في الوقت الثـانـي اـمـتـالـ أـصـل التـكـلـيفـ بالـفـعـلـ (وـ لـكـنـهـ قدـ خـالـفـ الـفـورـيـةـ) بل ربما يكون ذلك (الـامـتـالـ فيـ الـوقـتـ الثـانـيـ) سـبـباـ لـعـفـوـ عـنـهـ إـنـ سـاعـدـ الدـلـيلـ كـمـاـ فـيـ الفـرـيـضـةـ عـنـدـ بـعـضـهـ (إـذـ قـدـ وـرـدـ) أـنـ الصـلـاـةـ فـيـ أـوـلـ الـوقـتـ رـضـوـانـ اللـهـ وـ فـيـ آـخـرـ الـوقـتـ غـفـرـانـ اللـهـ) وـ هـذـاـ وـ إـنـ كـانـ لـيـسـ إـثـبـاتـاـ لـتـضـيـيقـ الـخـصـمـ (أـيـ منـ جـانـبـنـاـ) الـذـيـ هوـ بـمـعـنىـ حـرـمـةـ التـأـخـيرـ (وـ هـوـ الـمـرـتـبـ بـمـوـضـوـعـنـاـ) فـيـ الـتـالـيـ سـيـحـرـمـ التـأـخـيرـ حتـىـ) وـ لـوـ عـلـمـ الـمـكـلـفـ إـلـدـرـاكـ فـيـ ثـانـيـ الـأـوـقـاتـ (فـرـغـمـ أـنـهـ يـعـلـمـ بـأـنـهـ سـيـدـرـكـ الـامـتـالـ وـ لـكـنـهـ لـوـ لـمـ يـبـادـرـ لـاستـحـقـ الـعـقـابـ وـ رـبـماـ تـمـ إـعـفـائـهـ، وـ بـالـتـالـيـ إـنـ نـتـيـجـةـ حـرـمـةـ التـأـخـيرـ تـنـتـجـ الـفـورـيـةـ تـامـاـ) لـكـنـهـ مـتـحـدـ معـهـ فـيـ الـثـمـرـةـ، يـدـفعـهـاـ[1]ـ معـهـاـ أـنـهـ سـفـسـطـةـ عـنـدـ الـتـأـمـلـ منـ اـقـتـضـاءـ طـبـيـعـةـ الـوـجـوبـ الـذـيـ هـوـ الـقـدـرـ الـمـتـيـقـنـ منـ الـقـوـلـيـنـ ذـلـكـ)[2]

ولـكـنـ صـاحـبـ الـجـواـهـرـ قـدـ هـاجـمـهـ وـ اـسـتـعـرـضـ إـجـابـيـنـ عـلـىـ الـاـحـتـيـاطـ، قـائـلاـ:

يدـفعـهـاـ[3]ـ معـهـاـ سـفـسـطـةـ عـنـدـ الـتـأـمـلـ (فـلـاـ تـعـدـ أـدـلـةـ فـقـهـيـةـ رـصـيـنـةـ)ـ:

1. منـ اـقـتـضـاءـ طـبـيـعـةـ الـوـجـوبـ الـذـيـ هـوـ الـقـدـرـ الـمـتـيـقـنـ، فـإـنـ نـمـطـ الـقـدـرـ الـمـتـيـقـنـ هـوـ أـنـ يـلـأـمـ الـمـوـاسـعـ وـ الـمـضـايـقـ مـعـاـ بـيـنـاـ الـذـيـ طـرـحـهـ يـلـأـمـ الـمـضـايـقـ فـحـسـبـ).

2. وـ كـفـاـيـةـ الـأـصـلـ الـمـعـلـومـ (أـيـ أـصـالـةـ الـبـرـائـةـ) حـجـيـتـهـ فـيـ ثـبـوتـ إـلـذـنـ الشـرـعـيـةـ بـالـتـأـخـيرـ وـ إـنـ لـمـ يـكـنـ إـلـىـ بـدـلـ حـتـىـ الـعـزـمـ (بـلـ الـأـصـلـ) قـدـ رـخـّـصـ لـنـاـ التـأـخـيرـ فـلـاـ حـاجـةـ إـلـىـ هـذـهـ الـبـدـلـيـةـ أـيـضاـ) لـأـنـهـ بـعـدـ تـسـلـيمـ بـدـلـيـتـهـ (الـعـزـمـ) وـ وـجـوـبـهـ عـلـىـ الـمـكـلـفـ عـوـضـاـ عـنـ الـتـرـكـ يـمـكـنـ دـعـوـيـ اـخـتـصـاصـهـ (بـدـلـيـةـ الـعـزـمـ) بـالـمـوـسـعـ الـذـيـ اـسـتـفـيـدـ مـنـ خـطـابـ شـرـعـيـ توـسـعـتـهـ (فـيـ الـمـوـاسـعـ سـتـأـيـ الـبـدـلـيـةـ) لـاـ التـوـسـعـ (فـيـ مـاـ نـحـنـ فـيـهـ) النـاـشـئـةـ مـنـ الـأـصـلـ (الـعـلـمـيـ) الـتـيـ مـرـجـعـهـ دـعـمـ الـعـلـمـ بـكـيـفـيـةـ الـوـجـوبـ الـمـرـادـ هـنـاـ (فـحـيـتـ لـاـ نـمـتـلـكـ خـطـابـاـ عـلـىـ التـوـسـعـ فـبـالـتـالـيـ لـاـ نـمـتـلـكـ دـلـيـلـاـ عـلـىـ الـبـدـلـيـةـ - لـزـومـ الـعـزـمـ - أـيـضاـ) وـ أـنـهـ مـنـ الـمـضـيـقـ الـذـيـ لـاـ يـكـنـ الـعـزـمـ بـدـلاـ عـنـهـ أـوـ مـنـ الـمـوـسـعـ الـذـيـ تـثـبـتـ بـدـلـيـتـهـ عـنـهـ.

وـ اـسـتـلـازـمـ ذـلـكـ الـجـواـهـرـ تـرـكـ الـوـاجـبـ لـاـ إـلـىـ بـدـلـ يـدـفعـهـ - مـعـ أـنـهـ لـاـ بـأـسـ بـالـتـزـامـهـ فـيـ الـوـاجـبـ الـمـوـسـعـ فـضـلـاـ عـمـاـ نـحـنـ فـيـهـ، لـلـاـكـتـفـاءـ فـيـ تـحـقـ الـوـجـوبـ بـوـجـودـ جـهـةـ تـمـنـعـ مـنـ تـرـكـهـ عـنـ الضـيـقـ وـ نـحـوـهـ، وـ لـعـدـ ثـبـوتـ دـلـيلـ مـعـتـبـرـ عـلـىـ إـيـجـابـ الـعـزـمـ عـلـىـ الـمـكـلـفـ بـعـنـوانـ الـبـدـلـيـةـ وـ إـنـ أـمـكـنـ اـسـتـفـادـتـهـ مـنـ بـعـضـ الـأـمـورـ الـتـيـ لـيـسـ ذـاـ مـحـلـ ذـكـرـهـ، لـكـنـهاـ تـصـلـحـ مـؤـيـدـةـ لـلـدـلـيلـ لـاـ أـنـ تكونـ هـيـ الـدـلـيلـ. وـضـوـحـ الـفـرـقـ بـيـنـ الـجـواـهـرـ الـذـيـ يـنـشـأـ مـنـ الـأـصـلـ لـعـدـ الـمـكـلـفـ بـالـتـكـلـيفـ وـ بـيـنـ الـجـواـهـرـ الـذـيـ يـحـصـلـ بـنـصـ الشـارـعـ، إـذـ لـيـسـ الـأـوـلـ جـواـهـرـ اـبـدـائـيـاـ مـنـ الشـارـعـ كـيـ يـحـتـاجـ فـيـ الـاـذـنـ فـيـهـ إـلـىـ إـقـامـةـ بـدـلـ عـنـ الـمـتـرـوـكـ، بـلـ سـبـبـهـ جـهـلـ الـمـكـلـفـ وـ عـدـمـ وـصـولـ كـيـفـيـةـ التـكـلـيفـ)[4]

[1] خـبرـ لـقـولـهـ (قـدـسـ سـرـهـ): «وـ دـعـوـيـ» الـمـتـقـدـمـ فـيـ صـ ٤٤ـ.

[2] صـاحـبـ جـواـهـرـ مـحمدـ حـمـدـ حـسـنـ بـنـ باـقـرـ. n.d. جـواـهـرـ الـكـلـامـ (طـ. الـقـديـمـةـ). Vol. 13. صـ 44ـ بـيـرـوـتـ - لـبـنـانـ: دـارـ إـحـيـاءـ الـتـرـاثـ الـعـرـبـيـ.

[3] خـبرـ لـقـولـهـ (قـدـسـ سـرـهـ): «وـ دـعـوـيـ» الـمـتـقـدـمـ فـيـ صـ ٤٤ـ.

[4] صـاحـبـ جـواـهـرـ مـحمدـ حـمـدـ حـسـنـ بـنـ باـقـرـ. n.d. جـواـهـرـ الـكـلـامـ (طـ. الـقـديـمـةـ). Vol. 13. بـيـرـوـتـ - لـبـنـانـ: دـارـ إـحـيـاءـ الـتـرـاثـ الـعـرـبـيـ.